

خطوة ستؤدي إلى استقرار سياسي دائم وتعاون بناء بين كافة الأطراف

الوسمي في «بيان الأمة»: نلتمس من سمو الأمير إقرار العضو

رياض عواد

ناشد النائب الدكتور عبيد الوسمي سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد البدر في أولى خطوات المعالجة الوطنية الشاملة بإقرار العفو لبعض أبناء الكويت المحكومين في قضايا رأي أو موقف سياسي. وقال الوسمي في بيان صحافي تلاه بحضور عدد من النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،،،

انطلاقاً من اعتبارات مسؤولياتنا الشرعية والوطنية والقانونية والأخلاقية، واستجابة لرغبة سامية وتوجيه مسؤول من مقام سمو الأمير الربيع بجل جميع المشاكل العالقة وهو ما يمثل تحية وتكريماً للشعب ومؤسساته، وتلبية للعديد من المبادرات

الخيرة التي دعت لها مجاميع نيابية وسياسية وشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية، فهو تكليف يوجب على الجميع أفراداً ومؤسسات أخذ بعين الاعتبار كمهمة واجبة الأداء والنهوض بمقتضياتها خدمة للكويت وشعبها وقيادتها، وهو تكريم لصدوره من مقام كريم إلى مقام الأمة المستحق وفي ظرف يوجب على الجميع إدراك تداعياته وانعكاساته داخلياً وخارجياً. أن ما يشهده العالم والإقليم من تغيرات متسارعة ومستجدة وتحديات كبرى اقتصادية وسياسية وأمنية يوجب علينا جميعاً بنبذ الخلافات والتجاوز عما تبقى في الأنفس والضمان والابتعاد عن الاختلافات والعمل بروح الأسرة الواحدة وضمن الضوابط التي أكدها الدستور وبنيت عليها قيم المجتمع ومسلماته، لذا نلتمس من سموكم التكرم بالموافقة على البدء بأول خطوات المصالحة الوطنية الشاملة بإقرار العفو

عن أبناء الكويت المحكومين لرأي أو موقف سياسي تحكمه ظروف حدوثه ووقتها، وحتى لا تبقى هذه الملفات عائقاً دون خلق أرضية هادئة في مجتمع صغير يحاط بتحديات كبرى

توجب على أبنائه جميعاً توجيه الطاقات والجهود لعملية البناء الحقيقي الذي نحتاجه جميعاً في هذه الفترة الدقيقة والحساسة من تاريخ المنطقة والعالم والتعاون المشترك

بين مؤسساته وأفرادهم وفق الضوابط والحدود الصحيحة التي تستهدف حماية المصالح العليا للبلاد وشعبها وقيادتها، مؤكدين لسموكم أن هذه الخطوة ستؤدي إلى استقرار سياسي

الغانم والوسمي يتوسطان عددا من النواب الموقعين على البيان



دائم وقواعد سياسية جديدة وتعاون بناء بين كافة الأطراف في البرلمان وخارجيه لفتح صفحة بيضاء الكويت جديدة، آملين من سموكم التكرم بالموافقة على هذه المبادرة.

أكد أهمية الحوار المباشر في تحديد ومعالجة معضلات التطوير

مؤتمر تطوير الشأن الرياضي ناقش دور اللجنة الأولمبية

◆ **فهد الناصر: دور اللجنة الأولمبية الكويتية يهدف لدعم وتطوير ورعاية الحركة الأولمبية في دولة الكويت وفق الميثاق الأولمبي.**

◆ **فليطح: الهيئة ليست ضد استثمار المنشآت الرياضية ولكن مع استمرار ممارسة النشاط الرياضي في هذه المنشآت**

◆ **العدواني: معظم الاتحادات الرياضية تعاني عدم وجود المنشآت ولا الميزانيات الكافية للتطوير**

◆ **رئيس النادي العربي: الاحتراف الرياضي يحتاج إلى تشريع برلماني**

من جهته قال عضو مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية غازي الجريوي إن دور اللجنة الأولمبية يتلخص في تسجيل اللاعبين في الخارج وهي من تقرر من يستحق الدعم ومن لا يستحق، مشيراً إلى أن اللجنة لا تستطيع مساعدة الأندية. ولفت الجريوي إلى أن اللجنة الأولمبية، وهي مسؤولة عن تطوير الرياضة في الكويت، تعاني قصوراً في ميزانيتها حيث لا تكفي إلا الرواتب، لافتاً إلى أن مشروعات البطل الأولمبي من اختصاص الجهة المعنية بإشهار الأندية والاتحادات.

23 نادياً للفر وسية و8 أندية للسيارات

واستغرب من وجود 23 نادياً للفر وسية و8 أندية رياضية السيارات رغم أن الكويت ليست بحاجة إلى هذا الكم، في حين لا يوجد إلا ناد واحد للريامة. واعتبر أن اللجنة الأولمبية تعمل حالياً من دون صلاحيات، متمنياً من النواب مراجعة القانون الحالي كونه السبب في هذا التعطيل والعائق الحقيقي الذي يقف حجر عثرة أمام أي خطوة للأمام بالإضافة إلى اللوائح الحالية. بدوره أعربت رئيسة لجنة المرأة باللجنة الأولمبية الكويتية فاطمة حيات، عن شكرها لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والناشد د. عبدالله الطريجي على إقامة هذا المؤتمر والحوار المفتوح بين الأسرة الرياضية، مؤكدة أهمية الحوار الصريح حول المعضلات من أجل النهوض بالرياضة الكويتية.

تخصيص المنشآت

وكشف الناصر عن أن الوضع الحالي في دولة الكويت من حيث الدعم يوضح أن اللجنة الأولمبية الكويتية غير قادرة على دعم الحركة الأولمبية خصوصاً اللاعبين، والأندية أو الاتحادات لعدم وجود القدرة المالية أو مسؤولية تخصيص المنشآت بوزارة الترفيه لبرنامج الاتحاد الرياضي. وبين أن الحكومة مثقلة بالهيئة العامة للرياضة لها السلطة المطلقة والقرار الأخير بخصوص الدعم المالي أو المنشآت الرياضية، معتبراً أن عدم أخذ رأي اللجنة فيما يخص دعم الهيئات الرياضية والرياضيين هو أحد أسباب تأخر تطوير الحركة الرياضية الأولمبية.

وأشار إلى أن التجارب الدولية المتطورة تعتمد على رعاية اللجان الأولمبية الوطنية للحركة الرياضية ووضع استراتيجيتها بدعم حكومي، وهي تجارب مطبقة بنجاح في دول خليجية شقيقة مثل المملكة العربية السعودية ودولة قطر. وقال الناصر إنه وفقاً للميثاق الأولمبي فإن مهام اللجنة الأولمبية الكويتية هي نشر المبادئ التعليمية في مجال الرياضة على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات، غير أن الحصول في الكويت هو اعتماد هيئة الرياضة ووزارة الترفيه لبرنامج الاتحاد المدرسي من دون إشراك اللجنة الأولمبية، مشيراً إلى أن التعليم الرياضي بالمدارس لا يرقى إلى تطوير مستوى الرياضة في الكويت.



فليطح معلقا

للاستغلال الرياضي في الفترة المسائية.

وطالبوا بترجمة الأطروحات في هذا المؤتمر إلى واقع وتطبيق الحاسبية على الاتحادات ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب، ووضع نظام للتقييم والمساءلة في الاتحادات الرياضية. كما طالبوا بإنشاء صندوق وطني لدعم الرياضة الكويتية وتطويرها وأيضاً إنشاء بورصة لانتقال اللاعبين وأكاديميات لتطوير الرياضيين وصندوق تقاعدي وتأمينات للرياضيين وقنوات رياضية، وإعادة صياغة النظم الأساسية للهيئات الرياضية للمزيد من العدالة والشراكة، وقد الارتباط بين دور الإدارة ودور الجهاز التنفذي

معضلات التطوير

من جهة أخرى ناقش المؤتمر أمس الأول في محوره الثاني ما يتعلق باللجنة الأولمبية الكويتية.

وتحدث خلال هذا المحور رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح، وعضو مجلس الإدارة غازي الجريوي ورئيسة لجنة المرأة في اللجنة الأولمبية الكويتية فاطمة حيات. وأجمع المتحدثون على أهمية الحوار المباشر والصريح لتحديد ومعالجة المعضلات التي تحول دون تطوير الرياضة الكويتية، مؤكدين أهمية إعادة النظر في الجانب التشريعي لتعزيز صلاحيات اللجنة بما يصب في صالح الرياضيين والمشاركة في صنع القرار. وفي جهته قال رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر الصباح إن دور اللجنة يهدف إلى دعم وتطوير ورعاية الحركة الأولمبية في دولة الكويت وفق الأسس التي يقوم عليها الميثاق الأولمبي.

(فيزا رياضية) لتسهيل عملية الاستقدام.

ولفت فليطح إلى أنه بالنسبة للاتحاد الكويتي لكرة اليد فإنه يصير على إنشاء مقر الاتحاد في منطقة سكنية، مبيناً أن الهيئة حددت مقعاً بديلاً في استاد جابر يستوعب 12 ألف متفرج ولكن الميزانية الحالية لا تسمح باستكمال عملية الإنشاء. وأكد أن الهيئة ليست ضد استثمار المنشآت الرياضية ولكن مع استمرار ممارسة النشاط الرياضي في هذه المنشآت، جابر يستوعب 12 ألف متفرج ولكن الميزانية الحالية لا تسمح باستكمال عملية الإنشاء. وأكد أن الهيئة ليست ضد استثمار المنشآت الرياضية ولكن مع استمرار ممارسة النشاط الرياضي في هذه المنشآت، جابر يستوعب 12 ألف متفرج ولكن الميزانية الحالية لا تسمح باستكمال عملية الإنشاء.

كما تحدث مشاركون في المؤتمر بعد فتح باب النقاش من ممثلي الأندية والاتحادات الرياضية والأندية في ظل تعقيد الإجراءات والإقامات ومنح تأشيرات دخول البلاد. ودعا عدد من الحضور إلى إيجاد توافق بين هيئة الرياضة واللجنة الأولمبية الكويتية للوصول إلى حلول لمشاكل الميزانيات والدعم المالي. كما دعوا إلى إشراك القطاع الخاص في استغلال مباني ومنشآت وزارة التربية

للتحقيق الريادة في الرياضة الكويتية.

مشاكل الاتحادات الرياضية من ناحيته اعتبر أمين سر الاتحاد الكويتي لكرة اليد فايد العدواني أن معظم الاتحادات الرياضية ورؤساء الاتحادات لديهم مشاكل ويعانون من عدم وجود المنشآت ولا الميزانيات الكافية للتطوير، مضيفاً أن «الرياضة لا تنحصر في كرة القدم».

وأوضح أن الرياضة صناعة واحترافية وتطويرها يتطلب شراكة مع القطاع الخاص، مؤكداً أن دخول الاستثمار الخاص مطلب مهم لدعم الرياضة ولا يمكن أن تتطور من دون ذلك. وأكد أن اتحاد التنس بالشراكة مع القطاع الخاص حقق نتائج تعتبر مفخرة، متمنياً مساهمة التجار في إنشاء مجمعات تجارية للاتحادات الرياضية. وقال إن المطلوب سن تشريع لتوجيه 1% من أرباح الشركات لدعم الرياضة، معتبراً أن هذه فرصة تاريخية لاستثمار الأفكار المطروحة لتطوير الرياضة. وفي تعقيب له قال المدير العام لهيئة الشباب والرياضة د. حمود فليطح إن الهيئة ترصد الميزانيات للاتحادات الرياضية بناء على الأنشطة والمشاركات والمنشآت المطلوبة.

وبين أن الميزانية التي طلبتها الهيئة من وزارة المالية العام الحالي تصل إلى 150 مليون دينار ولكن تمت الموافقة على 85 مليوناً تم خصم منها 35% أسوة ببقية الجهات الحكومية، مؤكداً أن الهيئة لا تبخل بأي دعم للأندية ولكن الأمر يتوقف على الميزانية التي تصرف من الدولة. وطالب فليطح بإيجاد حلول لعملية جلب اللاعبين الأجانب مقترحاً في هذا الصدد أن يتم استحداث تأشيرة

العربي تتراوح إيراداته بين مليونين إلى خمسة ملايين دينار وهي غير كافية لجلب جميع المعدات والمشاركة في المعسكرات ومنح رواتب للمحترفين».

بدوره أكد رئيس نادي كاظمة الرياضي أسعد الجنوان الحاجة إلى تعديل التشريعات حتى تصل الرياضة إلى مستوى الاحتراف مبيناً أن الكويت لديها القدرة على أن تكون مركزاً للريادة في الرياضة.

تحديات الرياضة

وقال الجنوان إن الأندية الرياضية واجهت تحديات تشريع من قبل مجلس الأمة خصوصاً حيث إن عدد اللاعبين لا يتعدى ألفي لاعب على أن يعين في الهيئة بعد تقاعده لمنحه التفرغ.

وذكر أن المشكلة الثالثة تتعلق برعاية اللاعب الموهوب من غير محدد الجنسية أو مواليد الكويت وهم ينافسون خليجياً وآسيوياً وعالمياً وهؤلاء تم تقديم خدمات كبيرة ورواتب لهم في دول أخرى.

وأضاف أن المشكلة الرابعة ترتبط باستقلالية الأندية والاتحادات وأن تبعد الحكومة تماماً عن الرياضة والأندية الرياضية.

وقال عاشور إن النادي لا يستطيع ممارسة دورها الحقيقي ولا تستطيع إدارة الاتحادات الرياضية لافتاً إلى أن نادي كاظمة الرياضي قدم مقترحاً للاتحاد الكويتي بأن تكون هناك أسس لاختيار عضو مجلس الإدارة وآليات تؤهل العضو المتقدم للتشريع بما يحقق العدالة لجميع المتقدمين. وقال إن الرياضة تحتاج إلى تطبيق الاحتراف الكامل والتفرغ متتمنياً أن يكون هناك توجه حكومي وبمساعدة مجلس الأمة

المنشآت والملاعب فإن ملاعب التدريب هي ملاعب المباريات وهذا أمر لا يحصل إلا في الكويت مبيناً أن حل هذه المشكلة بسيط بعدم استخدام الاستادات إلا في إقامة المباريات عليها، ومنح تراخيص مؤقتة لإقامة الملاعب التدريبية في الساحات الترابية الكبيرة الغارقة بإشراف هيئة الرياضة، إضافة إلى استخدام استاد جابر لإقامة المباريات ونسرك الأندية للتدريبات الرياضية.

وبين عاشور أن المشكلة الثانية تتعلق بالاحتراف الرياضي وهذا الأمر يحتاج إلى تشريع من قبل مجلس الأمة خصوصاً حيث إن عدد اللاعبين لا يتعدى ألفي لاعب على أن يعين في الهيئة بعد تقاعده لمنحه التفرغ.

وذكر أن المشكلة الثالثة تتعلق برعاية اللاعب الموهوب من غير محدد الجنسية أو مواليد الكويت وهم ينافسون خليجياً وآسيوياً وعالمياً وهؤلاء تم تقديم خدمات كبيرة ورواتب لهم في دول أخرى.

وأضاف أن المشكلة الرابعة ترتبط باستقلالية الأندية والاتحادات وأن تبعد الحكومة تماماً عن الرياضة والأندية الرياضية.

وقال عاشور إن النادي لا يستطيع ممارسة دورها الحقيقي ولا تستطيع إدارة الاتحادات الرياضية لافتاً إلى أن نادي كاظمة الرياضي قدم مقترحاً للاتحاد الكويتي بأن تكون هناك أسس لاختيار عضو مجلس الإدارة وآليات تؤهل العضو المتقدم للتشريع بما يحقق العدالة لجميع المتقدمين.

وقال إن الرياضة تحتاج إلى تطبيق الاحتراف الكامل والتفرغ متتمنياً أن يكون هناك توجه حكومي وبمساعدة مجلس الأمة

واصل امس مؤتمر سبل تطوير الشأن الرياضي وتطبيق الاحتراف الذي يستضيفه مجلس الأمة تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وإشراف النائب د.عبدالله الطريجي فعالياته لليوم الثاني بحضور عدد من مسؤولي الأندية والاتحادات الرياضية والمهتمين بالشأن الرياضي.

تطوير الأندية

وناقش المحور الأول في اليوم الثاني للمؤتمر قضية تطوير الأندية والاتحادات الرياضية، وتحدث من خلاله كل من رئيس النادي العربي الرياضي عبد العزيز عاشور ورئيس نادي كاظمة الرياضي أسعد الجنوان وأمين سر الاتحاد الكويتي لكرة اليد فايد العدواني.

وقال النائب د. عبد الله الطريجي في مستهل المناقشة إن الحضور اليوم هم أهل الميدان من رؤساء الأندية، مؤكداً أهمية شفافية الطرح للوصول إلى نتائج سيتم نقلها إلى أعضاء مجلس الأمة.

من جهته أعرب رئيس النادي العربي الرياضي عبد العزيز عاشور عن تمنياته أن تعود الريادة للكويت خليجياً وآسيوياً، وأن يصدر القرار الذي يشكل منعطفاً تاريخياً وهو إقرار الاحتراف الكلي للاعبين.

وأشار عاشور إلى وجود استراتيجيات في الكويت لكن المشكلة في بطء التطبيق والذي يمتد إلى سنوات، مشيراً إلى أن استراتيجية الهيئة العامة للشباب والرياضة «ممتازة جداً».

وحدد عاشور مشاكل الرياضة الكويتية في أربعة موضوعات تتعلق بالمنشآت الرياضية ونظام الاحتراف ورعاية الموهوبين واستقلالية الاتحادات والأندية، لافتاً إلى سهولة حل تلك المشكلات.

المنشآت والملاعب

وأوضح أنه بالنسبة لمشكلة

إعلان

تقديم السادة /شركة الداو للمشاريع البيئية

بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث يتم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2021/001400 شركة و جنسيتها: إسلي إندستريال أورونلير بازارلاما سانائي في تيكارت ليمتد سيركييتي - تركيا.

ونشاط الوكالة عبارة عن : التناضح العكسي، الترشيح الفائائق، الترشيح النانوي، الترشيح الدقيق، الفاعلات الحيوية العشائية، محطة معالجة المياه بالتبادل الأيوني.

على أن تكون المدة من: 2021/03/01 إلى 2024/03/01